

## الغانم: إنشاء مراكز صحية للإسعاف على الطرق



مرزوق الغانم

ونص الاقتراح على إنشاء مراكز صحية للإسعاف مؤقتة مزودة بجميع وسائل الإسعاف اللازمة على الطرق السريعة والبعيدة نسبياً عن المناطق السكنية والمستشفيات، وتأخر الإسعاف في إنقاذ المصابين بحوادث تصادم المركبات أو الدهس أو الدهس نتيجة بُعد المسافة بين المراكز الصحية والإسعاف عن تلك الطرق والمناطق النائية، فإنتني أقدم بالاقتراح برغبة التالى برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقع.

## «الأسرة»: صدور الحقوق المدنية للمرأة في قانون واحد

والاجتماعية للمرأة في قانون واحد مع ترك عدد من النصوص الى قوانين أخرى تبناها لجان أخرى مختصة مثل التقاعد المبكر منظور الآن في اللجنة المالية البرلمانية.

وذكر ان اللجنة ستمتلك اجتماعاتها حتى يتم بحث هذه القوانين وصياغتها بشكل نهائي لرفع تقرير بشأنها الى مجلس الأمة.

وبين ان اللجنة بصدد اعداد تقرير احصائي معلوماتي تحليلي عن كل المعلومات المتعلقة بأفراد الاسرة وتكون قاعدة البيانات المتعلقة بالاسرة بحيث يصدر التقرير دورياً كل ستة من المجلس لكي تستفيد اللجنة في قراراتها من هذه المعلومات وبقيّة الجهات الأخرى.



محمد الدلال

## دشتي: لماذا لم تصرف مكافأة التعداد السكاني؟

مارس 2011 مع الإدارة المركزية للإحصاء والتعبئة لتحديث البيانات القديمة ولمدة خمسة عشر يوماً، بمكافأة مقطوعة قدرتها الإدارة بمبلغ 125 ديناراً. لذا يرجى إفتادي وتزويدي بالآتي: لماذا لم يتم صرف مكافأة الوافدين العاملين بالتعداد من قبل الوزارة أو شركة التوظيف الخليجية بعد الانتهاء من مشروع التعداد السكاني لعام 2011؟ ولماذا لم تقوم وزارة التخطيط بدورها المتمثل في الرقابة على تنفيذ شركة التوظيف الخليجية للعقد المبرم معها والذي يقضي في أحد بنوده ان تلتزم الشركة بدفع المستحقات الشهريّة من رواتب الوافدين العاملين في مشروع التعداد السكاني لعام 2011.



عبد الحميد دشتي

قدم النائب عبد الحميد دشتي سؤالاً برلمانياً الى وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون التخطيط ووزير الدولة لشؤون التخطيط كالتالي: قامت الوزارة بالتعاقد مع شركة التوظيف الخليجية وذلك للإشراف على عملية إجراء الإحصاء والتعداد لدولة الكويت عن العام 2011 حيث تم التعاقد بين الشركة والأفراد المتقدمين والراغبين في العمل بالتعداد البالغ عددهم 4000 شخص من المواطنين والوافدين، وذلك مقابل التزام الشركة بإعطاء هؤلاء الأفراد مكافآت نظير عملهم بالتعداد وبسبب ذلك التعاقد بين الشركة والوزارة التزم الأفراد المتعاقدون مع الشركة بعملهم وبإشروء بالفعل في بداية شهر

## البراك: مجلس إدارة «الأوفست» السابق لم يزودنا بمعلومات في لجنة التحقيق

كلف رئيس لجنة التحقيق في برنامج الأوفست التابعة للجنة حماية الأموال العامة مسلم البراك ان ديوان المحاسبة واللجنة المشكّلة للتحقيق من قبل وزارة المالية حول نظام الابتعاث التابع لبرنامج الأوفست لم يحصلوا على المعلومات الكاملة من قبل مجلس الإدارة السابق رغم وجود معلومات أولية تؤكد هدر ما يقارب 72 مليون دينار تحت بند العامل المضاعف في هذا البرنامج لصالح إحدى الشركات وهو ما يبرر ما ذكرته إدارة الشركة في التحقيق الجاري معها الآن في جمهورية ألمانيا الاتحادية في قيامها بدفع رشاًوى لمسؤولين في الحكومة الكويتية.



مسلم البراك

وقال البراك في تصريح للصحافيين ان لجنة حماية الأموال العامة اجتمعت لبحث موضوع التحقيق في نظام الأوفست من كل الاتجاهات، فاللجنة المتكّمة مع رئيس واعضاء لجنة التحقيق في شأن ما ورد في نظام الابتعاث ضمن برنامج الأوفست وكان الطرف الرئيسي في هذا البرنامج وزارة التعليم العالي عن طريق إحدى الشركات، وهذه اللجنة كانت برئاسة د.كاظم بوعباس والتي شكلت من قبل وزارة المالية والتي لم يتم تزويدها بأي بيانات حول نظام الابتعاث والمستفيدين منه، لدرجة ان ضمن المعلومات التي وردت به بشكل وبآخر ان نظام الابتعاث المخصص للكويتيين له دور مساعد في ظل عجز جامعة الكويت عن استيعاب اعداد من الطلبة وايضا التعليم التطبيقي. و زاد البراك: انه ضمن هذا البرامج الذي من المفترض ان يوجه ويسد النقص فيما يتعلق بالطلبة الكويتيين والكويتيات، قاموا بإبانتنا أشخاص غير كويتيين في هذا البرنامج الذي لا توجد فيه اي اساس او ضوابط والنسبة المستفيدة من هذا البرنامج هم أبناء العاملين في وزارة التعليم العالي، وأنه بدلاً من ان يخصص ويوجه لجميع الكويتيين ولتخصصات الكويت التي هي بحاجة لها يتم التعامل من هذا الجانب بسرية ودون اعلان ودون ان يعلم احد من الطلبة او غيرهم عن هذا البرنامج، وانضم للجنة حماية الأموال العامة ان التعامل يتم سرية تامة دون اسس او ضوابط وان نسبة كبيرة من هذا النظام وجهت لابناء العاملين في وزارة التعليم العالي ومنهم اشخاص غير كويتيين وللاسف الشديد اصبحت «الواسطة» هي المسيطرة لهذا القرار وليس ان تكون مبدعا او الدولة بحاجة الي تخصصك ولا لشخص محتاج يمر بظروف صعبة، ولكن هذه القضايا ليس لها اي اعتبار اطلاقاً، فالاعتبار الاول للواسطة التي تستطيع ان توصلك لان تأخذ منحة ابتعاث ضمن برنامج الأوفست عن طريق وزارة التعليم العالي دون ضوابط او اسس. وبين البراك ان لجنة حماية الأموال العامة خلطت خطوة منطوية من هذا الجانب وابتعنا اللقاء المرتقب مع المعنيين في وزارة التعليم العالي وذلك لمواجهةهم بالتقرير الذي تم من قبل لجنة التحقيق وديوان المحاسبة، وان صندوق الابتعاث والشركة وبرنامج الأوفست من المفترض انهم يستقطنون من المناقصة الخاصة في الشركة من القطاع البركاني والتي تبلغ قيمته 211 مليون دينار، بما يقدر بـ 35٪ من اجمالي قيمة المناقصة حتى توجه وضخ في الاقتصاد الكويتي، فيجب ان يكون المبلغ 73 مليوناً ولكن للاسف تحول هذا المبلغ بفترة قدره الى 12 مليوناً ولم يحتفوا بذلك وتم تحويل الـ 12 مليوناً الى الـ 900 الف دينار كويتي فقط لا غير، فهل هناك عملية ربط في الموضوع؟

## «المالية» تناقش 60 مادة من قانون المناقصات

المناقصات قبل جلسة مجلس الأمة المقررة يوم الثلاثاء المقبل. وأضاف ان اللجنة ستمتلك مناقشة الاقتراح بقانون في شأن الصندوق الوطني للتنمية المخصص بدعم المشروعات الصغيرة يوم الأحد المقبل، أما الانتهاء منه لرفع تقرير بشأنه الى المجلس. وأشار الى ان اللجنة ستبدأ بمناقشة قانون الشركات التجارية الذي يحوي 200 مادة بعد الانتهاء من قانوني المناقصات العامة وصندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بحثت اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية أسس التعديلات المقدمة على قانون المناقصات العامة الذي أقر بمداولته الأولى بجلسته مجلس الأمة في الخامس من شهر أبريل الجاري. وقال مقرّر اللجنة النائب أحمد لاري في تصريح صحافي ان اللجنة وصلت المناقشة لغاية المادة 60 وبقيت 22 مادة من القانون على ان تستكمل مناقشتها يوم الاثنين المقبل. وأعرب النائب لاري عن الأمل في ان يجهز تقرير اللجنة عن قانون



أحمد لاري

## نواب يقترحون إنشاء نيابة عامة لجرائم الآداب

مخصصة تسمى «نيابة جرائم الآداب العامة»، تتبع النائب العام ويعين لها رئيس ويلحق بها عدداً كافياً من وكلاء النائب العام وتتولى التحقيق والتصرف والإدعاء في جنائبات وجنح الآداب العامة المنصوص عليها في قانون الجزاء وأي قانون آخر.

● مادة (2): تنشأ في وزارة الداخلية إدارة عامة لشروطه مكافئة جرائم الآداب العامة لتتولى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب جرائم الآداب العامة وضبط ما يقع منها وإجراء الآداب العامة كل في حدود القانون.

ويكون لها مدير عام لا تقل رتبته عن عميد يعاونه مساعد وأكثر وعدد كاف من الضباط ذوي الخبرة والاختصاص المشهود لهم بحسن السيرة والسمة والأمانة.

قدم النواب محمد هايف وجمعان الحريش واسامة مناور ومحمد الهطلاني ويبر الداهوم ورياض العبدساني اقتراحاً بقانون بشأن إنشاء نيابة جرائم الآداب العامة وشروطه مكافئة.

وجاء الاقتراح كالتالي: ● مادة (1): تنشأ نيابة عامة



د.محمد الهطلاني



محمد هايف

## النملان يسأل وزير الصحة عن مرضى «الإيدز»

بنشر صورة للخادمة على بعض وسائل الاعلام للتحذير منها وكانت جريدة الراي إحدى هذه الوسائل التي علمت منها الاسرة الكويتية التي كانت تعمل لديها تلك الخادمة لمدة عامين هذا الخبر تلك العائلة التي يعانى الآن اثنتان من اطفالها البالغة اعمارهم 6 اعمام والاخرى 7 اعمام من هذا المرض القاتل الذي ربما يموت قد انتقل اليهما من الخادمة المذكورة، ما مدى صحة هذا الخبر؟ وفي حالة صحة هذا الخبر ما الاجراءات الوقائية والتدابير الصحية التي تنوي الوزارة المتكسبة (الايدز) وعند اكتشاف الخادمة لذلك قامت بالهرب من البيت الذي تعمل فيه فقام كفيها السعودي

وجه النائب سالم النملان سؤالاً الى وزير الصحة د.علي العبيدي وجاء السؤال كالتالي: طالعنا جريدة الراي بعدد 11970 الصادر بتاريخ 2012/4/9 ان هناك خادمة من الجنسية الانجوية تدعى «ريديا خليل حسن»، وتحمل بطاقة مدنية رقم 282112804204 قدمت للعمل بالكويت منذ عامين ثم غادرت الكويت لوطنها ثم ذهبت للعمل بالملكة العربية السعودية وعند إجراء الفحص الطبي لها بالسعودية تبين اصابتها بمرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) وعند اكتشاف الخادمة لذلك قامت بالهرب من البيت الذي تعمل فيه فقام كفيها السعودي



سالم النملان

خلال ندوة «نحن قلقون» في مقر كتلة الوحدة الدستورية مساء أمس الأول

# لاري: الأغلبية النيابية متنوعة لكنها لم تبين أولويات حقيقية ولا رؤية إستراتيجية



جانب من الحضور



رجا الحجيلان ويعقوب الصانع ود. أحمد المنيس وأحمد لاري خلال الندوة ويبدو قيس الشطي متحدثاً (أنور الكندري)

د.هشام الصالح ان لجان التحقيق غير دستورية لاسيما انه لا يجوز تشكيل لجان للبحث في قضايا مشيرة الى ان القضاء حتى الآن، مشيرة الى ان من الغريبة ان طلب لجنة داخل مجلس الأمة عزل موظف في ظل ان هذا الامر ليس من اختصاصها، مبينا في الوقت نفسه انه قلق من العبث في الدستور.

وأوضح د.الصالح ان «قانون الحشمة» هو نفسه قانون فرض الحساب الذي طالب به بعض النواب متسائلاً في الوقت نفسه ان «ماذا التلاعب ومحاولة استغلال الناس؟».

وقال منسق قائمة الوسط الديموقراطي في جامعة الكويت عقيل تقي ان فئة الشباب قلقة من الأوضاع التي تسود البلاد خلال الفترة الأخيرة من حالة الغفنة والطائفية والعنصرية التي تهدم كيان اي مجتمع مهما كان متناسكاً، مشيرة الى ان التيارات الدينية نست خلافاتها ووضعت هدفاً مشتركاً لها، مبينا في الوقت نفسه ان التيارات الوطنية التي تقف بالعكس لاسيما انها نست اهدافها وركزت على خلافاتها.

● **عبدالله الباول**

مشيرة الى نظام الحكم المدني لا يؤثر على التيار الديني ولكن العكس صحيح، مبينا في الوقت نفسه انه لا أحد سيسمح للقضاء الديني بالعبث في النواب الدستورية. وبين د.المنيس انه لو تم النظر للحكومات المدنية في الدول الأوروبية لتأكد الجميع انها تحترم الدين وتعتبره امراً مهما للغاية، مشيرة الى ان الأمر في الكويت مختلف فالبعض يطالب بهدم الكنائس ووقف بناء الحسينيات، متسائلاً في الوقت نفسه حيث قال: «بعد كل ذلك فمن الأخطر التيار الديني ان النظام المدني؟».

وأضاف: «اتساءل في نفسي لو وصل التيار الديني لنظام الحكم من مسيحي حقوق الاغلبية في ظل ان التيار الديني سيسحرس على تنفيذ اجندته وامور معينة خاصة به».

واستغرب د.المنيس من تعسف البعض للتأويل في الفتاوى حيث قال: «مشكلة اذا كانت بعض الفتاوى تخرج حسب المصالح والأطماع».

وقال د.المنيس ان المرحلة التي نمر بها البلاد هي مرحلة المساس بالدستور والمبادئ، مشيرة الى ان التيار الديني يحاول ان يرتفع في لسقف مطالباته حتى يجبر المسؤولين بالمفاوضة معه،

بالإسلام لكن في الوقت نفسه لا يجب تشريع قوانين كرهة فعل دون اعطاء هذه الأمور لأهل الاختصاص، مشيرة الى انه حسب اقتراح مقدمي القانون فانه يجب اعادة د.طارق السويديان للجهات القضائية بعد اختلافاً مع الشيخ د.عجيل النشمي. وقال الصانع انه من 21 عاماً على ممارسته لهمة المحاماة لكنه لم يرى مثل هذا القانون الذي يدعو السلطة القضائية والإدارة العامة للتحقيقات الى حالة المنهم الى قاضي التحديد خلال 4 أيام، مشيرة الى ان بعض القضايا كالقتل تحتاج مدة طويلة للبحث والتحري، مؤكداً في الوقت نفسه ان هذا القانون يبرئ من على ارتكاب الجرائم.

وأشار الصانع في ختام حديثه الى ان النظام في الكويت» هو المعادلة الصعبة فهو يجمع بين الشيعي ولا يفرق بينهما متمنياً من الجميع العمل على تحقيق المصلحة العامة والابتعاد عن المصالح الشخصية.

وقال د.احمد المنيس ان المرحلة التي نمر بها البلاد هي مرحلة المساس بالدستور والمبادئ، مشيرة الى ان التيار الديني يحاول ان يرتفع في لسقف مطالباته حتى يجبر المسؤولين بالمفاوضة معه،

حلها في المستقبل. وذكر الصانع ان العمل النيابي مر عليه أكثر من 40 سنة لكن ما يحدث هذه الأيام لا يعكس ذلك بلنا وقال: «القوانين والاقتراحات التي تبنتها كتلة الأغلبية تجعلنا نضحك ونبكي في نفس الوقت، فكتعت اعتقد ان النواب الذين دائماً ما يتغنون بمواضع مكافحة الفساد وحماية المال العام سيعملون وسيحرضون على تشريع قوانين خاصة بالأغلبية المالية بعد ان أصبحت الأغلبية بيدهم الا انهم تناسوا وعودهم، واهتموا بأمور أخرى بعيدة عن المصلحة العامة».

وأطلق الصانع على لجان التحقيق التي شكلت للتحري حول قضية الإبداعات والتحويلات المليونية «محاكم الفتيش»، مشيرة الى انها غير دستورية وتكشف أسرار الدولة التي يجب الا تطلع عليها اي شخص كان وتهدف الى ضرب

من ذلك الا ان الحكومة تتجاول مع هذه اللجان بشكل يخبر الاستغراب، مؤكداً في الوقت نفسه ان الجميع قلق على النظام رغم بعض التحفظات على عمله.

وبين الصانع ان الكل يؤمن

«وكيل» عنهم يمثلهم ليدافع عن حقوقهم. وقال حجيلان: الجميع ارضى بأسرة الصباح لإدارة البلد، مشيرة الى انه من الواجب احترام رغبات الأمير وتنفيذ أوامره، مؤكداً في الوقت نفسه ان الكل سيقف مدافعاً عن أسرة آل صباح.

وأكد المحامي يعقوب الصانع الأمين العام لكتلة الوحدة الدستورية ان الحكومة هي التي تدعم الاصطفاف القبلي الذي يحدث خلال الأونة الأخيرة، مشيرة الى ان على الفئات التي تتهمها مصلحة الكويت التحرك والعمل بشكل جدي لاسيما انه لا فائدة او أمل مننظر من الحكومة او الأغلبية النيابية، مبينا في الوقت نفسه ان كتلة الأغلبية هي رمز العنصرية.

وبين الصانع ان العنوان الذي تم وضعه للندوة جاء تعبيراً عن حالة القلق التي يعاني منها الكثير خلال الفترة الأخيرة في ظل الأزمات والمشاكل وحالة الفوضى وخلط الأمور التي تشهدها قبة عبدالله السلام، مشيرة الى انه من الممكن ان يكون هذا القلق سلبياً ويقف الجميع متفرجاً على الأوضاع لكن الأجد ان يكون القلق ايجابياً حتى لا تتفاقم الأمور لدرجة يصعب

مشيرة الى ان عقوبة الحبس المؤبد لا توجد في اي من المذاهب. وختتم لاري حديثه: «على كل محب للكويت دعم الحق ودعم النظر للأموال الطائفية والعنصرية».

وأكد النائب السابق رجا حجيلان انه يجب ألا تكون القبيلة شماعاً لكل المشاكل والخلافات التي تحدث على الساحة السياسية، مشيرة الى ان القبائل موجودة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والسويد، مبينا في الوقت نفسه ان على الجميع التنازل وعدم القلق والتشاؤم.

وبين حجيلان ان الكويت بخير وليس كمن يقول البعض انها ستنتهي سنة 2020، مشيرة الى ان يعانى اضطراباً في أسلوبه فليذهب بعيداً ولا يحاول غرس أمراضه، مؤكداً في الوقت نفسه ان الكويت آمنة في ظل اتفاقيات الحماية مع الدول الكبرى وتمتلك في الوقت نفسه موقوماً الاستمرار والبقاء لأكثر من 300 سنة.

وذكر حجيلان انه في حال ان جاء النائب لناخيه للتواصل معهم فليجيب عليهم ان يسالوه هل هو يمثل نفسه ام الأمة أم حزبه والتيار الذي ينتمي اليه؟ مشيرة الى ان النائب هو «الأصيل» والنائب

تذكر النائب احمد لاري انه يحترم حكم الأغلبية كما ذكر أيام الانتخابات لكن الأمر المقلق من وجهة نظره ان نواب الأغلبية عندما كانوا معارضة في المجلس السابق كان يلوم عليهم التعسف من خلال الاستجوابات وتعطيل الجلسات والأمر لم يتغير حتى في المجلس الحالي لكن باختلاف الأدوار، مبينا في الوقت نفسه انه يأمل الخير ببعض النواب.

جاء ذلك خلال الندوة التي أقيمت مساء أمس الأول في مقر كتلة الوحدة الدستورية وحملت عنوان «نحن قلقون» بمشراكة النائب احمد لاري والمحامي يعقوب الصانع ود.احمد المنيس والنائب السابق رجا حجيلان ود.هشام الصالح ومنسق قائمة الوسط الديموقراطي بجامعة الكويت عقيل تقي إضافة الى حضور كبير من الشطاء والنشطاء السياسيين والأكاديميين.

وأوضح لاري انه لا ينكر ان هناك خلافات داخل «الأسرة»، مشيرة الى ان الجميع يتحمل القانون لخطاياهم لكن تجاوزاً، ان كان مخطئاً، وقال: «أين أيام جاسم الخرافي الذي كان يطبق القانون بحذافيره لكل متجاوزاً، مبينا في الوقت نفسه انه لا يلوم الرئيس احمد السعدون الذي هو في موقف محرج حيث لا يستطيع التخلي عن ساندته ووقف معه».

وبين لاري ان الانتخابات الأخيرة جاءت بأغلبية نيابية متنوعة لكن مع الأسف لم يرى احد تبيينها لأولويات حقيقية، مشيرة الى انه يجب ان تكون هناك رؤية إستراتيجية طويلة حتى يطمئن الشعب.

وتعدى لاري ان يكون قانون الإساء للذات الإهية والرسول ﷺ وفقاً لمذهب من المذاهب الإسلامية،